جديدا كانهم لم يعرفوا منه الا انه رجل ما والتوبيخ في قوله تعالى انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين
هذا ويناسب التجاهل التعظيم ايضا كانه لعظمته لا يعرف الا غير ذلك من الاعتبارات ومنه القول
بالموجب اي الحكم بموجب امر اثبت لشيء من غير ذكره او لموجب المتعلق المذكور وهو ضربان احدهما ان
تقع صفة اي دالة على ذات مبهمة باعتبار معنى المقصود في كلام الغير كناية عن الشيء اي دالة عليه دلالة
حقيقة لخصوص الشيء وعموم الصفة ولا يراد الكناية الاصطلاحية اذ ليس دلالة الاعلى فريقهم من طريق
الكناية بل بطريق التصريح اثبت له حكم صفة لشيء تنشيها اي تلك الصفة بمعنى الامر القائم بالغير فيه
استخدام لغيره اي الشيء من غير تعريض لثبوته له الا ولى الاثبات له او لا انتفائه عنه بدلا او نفيه عنه
فيوجب ذلك الاثبات نفي الحكم الذي اثبت لفريقهم تعلق بتلك الصفة واثباته للغير على سبيل الالزام
والمحاورات وهذا هو القول بالموجب في هذا القسم نحو قوله تبارك وتعالى يقولون اي المنافقون
لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت
في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل وقعت كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم المكني عنه
بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى بالرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنين
ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة ولكن اوجب ذلك الاثبات نفي
الحكم عن فريقهم واثباته للمؤمنين هذا على وفق ما في الشرح وفي تفسير القاضي وغيره بالاعز نفسه
وبالاذل رسول الله صلعم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده بما يحتمله احتمالا حقيقيا
او مجازيا فقوله مما يحتمله للتعميم فلا يكون عاريا عن الفائدة كما يتبادر الى الوهم بذكر متعلقه اي ما يتعلق به
سواء كان جارا او مجرورا او كما يتبادر الى الوهم او غيره ليشمل مثل قول القبعثري للحجاج حين خاطبه الحجاج
لاحملنك على الادهم مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب فانه حمل الادهم في كلام الحجاج على خلاف القيد
الذي هو مراده من الفرس الادهم بالعطف عليه شيئا يوجب كونه الفرس اذا عرفت هذا فلا خفاء ان هذا
القسم من القول بالموجب من تلقي المخاطب بغير ما يترقب فيكون داخلا في البديعة لا تابعا لها
قلت ثقلت اي حملتك المؤنة اذا اتيت مرارا ظرف لقلت او ثقلت لحمل على ثقيل عاهق بالايادي

حملتك

قال

قال ثقلت كاهلي اي عاتقي بالايادي اي تنعم بين الاتيان فعل المطلوب اتيان نوم قال المصنف وتبعه الشارح وقريب
من هذا قول الاخر واخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادي وخلتهم سهاما صائبات
فكانوها ولكن في فؤادي وكان تجعلوهم بالثالث وهو حمل اللفظ الكائن في فطنة بمعنى من غاير الذي يكون
في كلام الغير على معنى اخر ونحن نقول هذا من قبيل الحكم في الضمير لا حمل اللفظ الواقع في فطنة بمعنى على معنى
اخر فانه ضمير فكانوها للدروع المذكور في ضمير دروعا وهكذا في الضمير الراجع الى سهاما صائبات
وبعد هذين البيتين وقالوا قد صفت منا قلوب لقد صدقوا في دعوى الصفا لكن عن حقد
بل عن وداد فهو تصديق في بعض الدعوى وتكذيب في بعض وليس فيه حمل اللفظ على غير ما
اراد المتكلم في شيء فتامل ومنه الاطراد وهو ان ياتي الاول باعلام الممدوح لا ان اختصاص الاطراد

بحث الاطراد

باسماء الكنى والالقاب غير ظاهر لاستواء الاسماء في بقيتها خلاف الاصل الممدوح او غيره واباته
عطف على الممدوح والمراد به ما فوق الواحد يشهد له المثال والاسماء اضيف الى الجموع ولهذا جمع
وليس التقدير باسماء الممدوح واسماء اباته كما شرحه الشارح اي لا يشترط في الاطراد ان يكون
للممدوح او غيره اسما فضلا عن الاتيان بها على ترتيب الولادة من غير تكلف حتى لو وقع تكلف
كان يقال عتيبة الذي ابوه شهاب الذي ابوه حارث لا يسمى اطرادا فان قلت لا فائدة للقول على ترتيب
الولادة اذ لا يمكن الاتيان من غير ترتيب والا لكذب الانتساب فلابد من عتيبة بن حارث
ابن شهاب من هذا الترتيب اذ لو قيل عتيبة بن شهاب بن حارث لكذب قلت لا ينحصر ذكر الممدوح
واباته في الذكر بطريق الانتساب فانه لو قيل ممدوح عتيبة وشهاب وحارث لكان من الاطراد
كقوله ان يقتلوك فقد ثللت اي هدمت عروشهم من ثل الدار هدمه بعتيبة بن الحارث بن
شهاب اي بقتله فانه كان قاتل مجدهم ورئيسهم فيمحى به بقتلك لاتقادم همه بقتله واعترض
الشارح في مختصر بانه من قبيل تتابع الاضافات وهو مخل بالفصاحة فكيف يعد محسنا ودفعه
بمنع ادخال التتابع مطلقا بالفصاحة وقد ورد في الحديث الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن ابراهيم
ولا يمكن ان يدفع بانه مثال للاطراد المحسن ولا ينافي التمثيل حدوث ما يضر بالفصاحة من وجه اخر

Copyright © King Saud University